



**EGYPT**

**مصر**

The Permanent Mission of Egypt  
to the United Nations  
New York

بعثة مصر الدائمة  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

**United Nations General Assembly  
Sixth Committee (77<sup>th</sup> Session)**

**اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة  
(الدورة ٧٧)**

**Statement on Agenda Item 85:**

**“The Scope and Application of the principle of Universal Jurisdiction”**

**بيان حول البند ٨٥:**

**“نطاق وتطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية”**

**Delivered by**

**Ahmed Abdelaziz Elgharib**

**Legal Advisor**

**يلقيه**

**أحمد عبد العزيز الغريب**

**المستشار القانوني**

**12 October 2022**

**١٢ أكتوبر ٢٠٢٢**

*Check against delivery*

**يرجى المراجعة عند الإلقاء**



# EGYPT

# مصر

The Permanent Mission of Egypt  
to the United Nations  
New York

بعثة مصر الدائمة  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي بيان إيران باسم حركة عدم الانحياز، وكذا بيان المغرب باسم المجموعة الأفريقية، ويأخذ علمًا بتقرير السكرتير العام المُتضمن في الوثيقة رقم 77/186 A. ويود وفدينا أن يضيف ما يلي بالصفة الوطنية:

أولاً: ترى مصر مبدأ الولاية القضائية العالمية كمبدأ "مُكملاً" للاختصاص الوطني الأصيل للدول محل ارتكاب الجرائم وليس بديلاً عنه، استثنائيًا وليس أصلياً، بحيث يقتصر اللجوء إليه على حالات واضحة عقب التحقق من أن الدولة محل ارتكاب الجريمة - صاحبة الاختصاص الأصيل - غير قادرة أو غير راغبة في ممارسة اختصاصها، وذلك بدون تعسف أو توظيف سياسي من جانب الدول الساعية لممارسة اختصاصها الجنائي على أساس مبدأ الولاية القضائية العالمية.

ثانياً: يتعمّن أن يتقيّد تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية بمبادئ القانون الدولي العام والقانون الدولي العرفي، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والالتزام بمحاسبات رؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين، فضلاً عن الحصانات الدبلوماسية.

ثالثاً: أهمية التحسب من جنوح تشريعات بعض الدول، وتطبيقات محاكمها الوطنية، للتتوسيع المفرط في تطبيق مبدأ العالمية على جرائم تقع بالخارج، ولا تتوافر بشأنها أي من معايير ممارسة الاختصاص الجنائي التقليدية.

السيد الرئيس،

تجدد مصر تطلعها لأن تتركز مناقشاتنا حول هذا الموضوع على العناصر التي يمكن تحقيق التوافق بشأنها بين الوفود، ومنها موضوعي "التراضي" من جانب الدولة محل وقوع الجريمة، والتعاون الدولي، كعنصر مهمين لممارسة الاختصاص الجنائي على أساس مبدأ الولاية القضائية العالمية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. من هذا المنطلق، لا تزال مصر ترى عدم التجلّ بالنظر في هذا الموضوع من جانب لجنة القانون الدولي في المرحلة الحالية، بحيث يتم التركيز الاهتمام على تطوير النقاش باللجنة السادسة قبل التفكير في اتخاذ أي خطوات تالية.

ختاماً، تؤكد مصر استعدادها لمواصلة الانخراط بفاعلية في النقاشات الخاصة بالموضوع، من منطلق موقفها الداعم لتحقيق العدالة الجنائية ومكافحة الإفلات من العقاب، لاسيما بالنسبة للجرائم الدولية الجسيمة.

شكراً السيد الرئيس.